النظام المصري لم تكن اعتبارات سلام، بل اعتبارات حرب بالدرجة الأولى، فبعد تحييد القوة العسكرية المصرية، اعتبرت اسرائيل ان يدها أصبحت مطلقة الحركة في المنطقة، فشنّت سلسلة من الاعتداءات والحروب على محيطها العربي، بل وسّعت مجال عدوانها، بحيث امتد الى المفاعل النووي العراقي قرب بغداد، والى تونس؛ وأصبح موقفها من موضوعة السلام مع بقية المحيط العربي، ومع الشعب الفلسطيني، أكثر تعنّتاً وتصلباً.

ومن هنا، فان جملة التجارب التصالحية الجزئية السابقة، بدءاً من اتفاقية فصل القوات الأولى وحتى كامب ديفيد، كانت تجسّد، في واقع الأمر، لحظات انكسار معادلة القوة الاسرائيلية، أو اختلالها النسبي لغير صالح اسرائيل. ولهذا، فقد خطت اسرائيل نحوها مكرهة، لتفادي ما هو أسوأ منها، ولم تسع نحوها استجابة لتطلع اسرائيل الى تعايش سلمي مع المحيط العربي، أو اشباعاً لنزوع عام تجاه السلام، باعتباره هدفاً سامياً وقيمة انسانية مطلقة. فالقيم المطلقة لا تشغل حيزاً كبيراً في الثقافة السياسية الاسرائيلية؛ بل هي، على العموم، ثقافة براغماتية مبنيّة على المنافع والمصالح المباشرة. فالحقيقة لدى الاسرائيلي ـ كما ذكر الكاتب الاسرائيلي اولك نيتسر ـ هي «تلك التي تخدم مصالح الشعب، لا تلك التي توجّهه»[٦٧]؛ وكما ذكر الكاتب الاسرائيلي، يسرائيل هارل، «لقد أصبحت مشكلة الاسرائيليين انهم لا يؤمنون بأية حقيقة مطلقة؛ فهم ـ تقليداً للحضارة الغربية ـ يؤمنون بنسبة الحقيقة، وبأن لكل عملة وجهين»[٦٨].

وهكذا تتضح عبثية مخاطبة العقل الاسرائيلي، انطلاقاً من مجموعة القيم المطلقة، كالقول بضرورة تحقيق «العدالة» للشعب الفلسطيني، أو عدم «أحقية» احتلال أراضي الأخرين بالقوة، أو بضرورة «مساواة» العربي بالاسرائيلي من حيث الحقوق والواجبات، الخ.

فالسياق التاريخي للتجربة الاسرائيلية كان مجافياً، على الدوام، لمجموع القيم الانسانية المطلقة. وقد أفرزت التجربة الاسرائيلية بديلاً من مجموعة القيم المطلقة، وهي قيم نسبية مقيدة باليهودي والاسرائيلي على أساس عنصري. فالحق، مثلاً، هو حق اليهودي في «أرض الميعاد»، و«حق العودة»، وحق الجنسية المقصور على اليهودي، والذي يلغي حق الآخرين، حتى لو كانوا الاصحاب الحقيقيين والشرعيين للبلاد. لقد قال موشي دايان، ذات مرة، ان قضية الفلسطينيين عادلة شيئاً ما، «لأننا نزرع حقولهم أمام أعينهم»[٦٩]. غير ان استسلام دايان لتلك القيمية المطلقة (العدالة) كان يعني نسف أساسات المشروع الصهيوني برمّته. ولهذا، سرعان ما يهرب الاسرائيلي من أسر القيم المطلقة الى قيمه اليهودية الخاصة التي تبرر له وجوده وسلوكه تجاه الآخرين. ووجد مؤلفو كتاب «البنية الطبقية للمجتمع الاسرائيلي» ان مقولة كارل ماركس «ان شعباً يضطهد شعباً آخر لا يمكن ان يكون هو نفسه حراً» تنطبق، تماماً، على التجربة الاسرائيلية. فعملية نزع ملكية السكان الأصليين، وممارسة الاضطهاد ضدهم، شكلت الشروط عينها اللازمة لظهور، واستمرار، المجتمع الاسرائيلي؛ وبالتالي، فان مجموعة قيم هذا المجتمع مستمدة من تجربة الاعتداء على حقوق الآخرين، وفرض الأمر الواقع عليهم.

نظرة مستقبلية

ان كل ما تقدم لا يلغي امكان استجابة اسرائيل لفرص السلام، ولكنه يعين حدود، وكيفية، هذه الاستجابة. فمعادلة القوة ستظل المحرك الأساسي للقوى الشعبية والنخبة الحاكمة باتجاه قبول،